مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: واقع قطاع التأمين في سورية ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. عماد الدين عبد الحي، سامر محمد أحمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4175
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (3) 2009

واقع قطاع التأمين في سورية ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الدكتور محمد معن ديوب*
الدكتور عماد الدين عبد الحي**
سامر محمد أحمد***

(تاريخ الإيداع 11 / 5 / 2009. قُبِل للنشر في 16 / 8 /2009)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث قِطَاعاً مُهمّاً في الاقتصاد الوطني وهو قطاع التأمين، وإلقاء الضوء على دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. ويهدف البحث إلى بيان الفوائد الكبيرة التي يقدمها التأمين للفرد والمجتمع والشركات.

ويناقش البحث أعمال المؤسسة العامة السورية للتأمين خلال فترة الاحتكار، وأعمال شركات التأمين الخاصة التي تعمل في السوق المحلية، والمنافسة المتوقعة بينهم.

كما يهدف البحث إلى تحليل أقساط التأمين وبيان معدلات النمو في جميع الفروع. وأخيراً سيصل البحث إلى نتائج مهمة وبعض التوصيات لتطوير قطاع التأمين السوري.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين– التأمين البحري– الحصة السوقية– بدلات التأمين– الحوادث المسددة– تأمين صحي.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** أستاذ مساعد – كلية الحقوق– جامعة حلب– حلب– سورية.
*** طالب دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (3)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (3) 2009

The Statue of The Insurance Sector in Syria and its Role in The Economic and Social Development.

Dr. Mouhammad Maan Daeeop*
Dr. Imad Eldin Abdul Hay**
Samer Mouhammad Ahmad***

(Received 11 / 5 / 2009. Accepted 16 / 8 /2009)

□ ABSTRACT □

This research studies an important sector of the national economy, which is the insurance sector and to shed light at the role which insurance plays in supporting the economic and social development in Syria.

The research aims to showing the huge benefits which insurance provides to the individual, community, and companies.

Also, this research discusses the works of the Syrian Insurance Company during the monopoly period, and works of the private insurance companies which work in the local market, and the expected competition between them.

The research aims to analyze the insurance installments, and to show the rates of growth in all branches.

Finally, the study reaches important results and many recommendations to develop insurance sector.

Key Words: Insurance Companies, Marine Insurance, Market Share, Insurance Payments, Paid Claims, Health Insurance.

* **Associate Professor of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**
** **Associate Professor, Faculty of law, Aleppo University, Aleppo, Syria.**
*** **Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**

مقدمة:

بلغ التأمين شأواً كبيراً في التنمية بتوفيره الوعاء المناسب للأفراد المؤمن على حياتهم وممتلكاتهم تتجمع فيه المدخرات اللازمة لهم ولأفراد أسرتهم لمواجهة حوادث المستقبل ومفاجأته. فجوهر التأمين يتضمن التشجيع على التوفير والادخار لمواجهة الأخطار المحتملة في المستقبل ، فأقساط تأمين الحياة تعمل على تجميع مبالغ نقدية كبيرة لدى شركات التامين،و يجب أن تستغل هذه المبالغ في تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مما ينعكس على زيادة الإنتاج، وزيادة الدخل القومي، وتحسين مستوى المعيشة.

وقد عانى قطاع التأمين في سورية خلال السنوات الماضية كثيرا" من الجمود والتعقيدات نتيجة احتكار السوق من قبل شركة واحدة تتبع الحكومة، فتراكمت السلبيات وسيطر الروتين على أعمال المؤسسة العامة السورية للتأمين، مما أدى إلى توجه كثير من الأفراد والشركات إلى التأمين خارج سورية لتأمين متطلبات أعمالهم وممتلكاتهم بمرونة أكبر وخدمات تتناسب مع حاجاتهم المختلفة.

واستمر هذا الوضع حتى عام 2005 ، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 43 الذي سمح للشركات الخاصة بممارسة أعمال التأمين داخل سورية. فشهدت السوق السورية دخول شركات تأمين عربية برأسمال كبير وتوجهت إلى الجمهور بخدمات تأمينية متنوعة وجديدة كالتأمين الصحي والتأمين الزراعي...

وقد انعكس هذا الانفتاح على مسيرة المؤسسة العامة السورية للتأمين التي فقدت كثيراً من زبائنها مع بداية عمل الشركات الخاصة. فسنوات الاحتكار جعلتها تطمئن إلى ذاتها وتتراخى في عملية تحديث أساليب عملها وتنويع خدماتها بما يتوافق مع المستجدات المتلاحقة في عالم التأمين، وهذا ما ترك مجموعة من السلبيات على قطاع التأمين وعلى الاقتصاد السوري بشكل عام.

مشكلة البحث:

يتناول البحث مشكلة احتكار الدولة لقطاع التأمين ولسنوات طويلة، مما انعكس سلبا" على الاقتصاد السوري و حرمانه من أهم القطاعات الاستثمارية، وهذا بالنتيجة أدى إلى ضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي. إلى أن صدر الرسوم التشريعي43 لعام 2005 الذي قضى بتحرير قطاع التأمين ،وسمح للشركات الخاصة بالعمل في سوق التأمين السورية. ومن المتوقع أن تبلغ هذه الشركات شأواً كبيراً في نمو قطاع التأمين في سورية.

أهمية البحث وأهدافه:

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان الدور الذي يلعبه التأمين في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في سورية ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ويهدف كذلك إلى إظهار الآثار السلبية التي خلفتها سنوات الاحتكار على الاقتصاد السوري وعلى ثقافة المواطن ووعيه التأميني. وإلى بيان معدلات النمو التي حققها قطاع التأمين بعد صدور المرسوم 43 لعام 2005.

أهمية البحث:

يعدُّ التامين في معظم البلدان المتطورة وسيلة من الوسائل التي يمكن أن تسهم في تحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد ودفع عجلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة باعتباره أحد مصادر الادخار الرئيسة اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي. والبحث في هذا المجال ينطوي على أهمية كبيرة خاصّة أنّ قطاع التأمين في سورية مازال في بداياته، ومن المهم توفر الدراسات والإحصاءات والأبحاث المتعلقة بهذا القطاع المهمّ.

سنحاول في هذا البحث تحليل أعمال الشركات وتحديد نسبة النمو في مختلف الفروع، ومن ثم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لدفع مسيرة التطور في هذا القطاع نحو الأمام للوصول بالسوق إلى مستوى مثيلاتها في الدول المجاورة على الأقل.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

1- يبلغ التأمين شأواً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2- تركت سنوات الاحتكار الطويلة من قبل الدولة لقطاع التأمين أثار سلبية كثيرة على هذا القطاع.
3- أدى تحرير قطاع التأمين إلى انتعاش سوق التأمين السوري وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

منهجية البحث:

سيتم استخدام المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي. حيث سنقوم بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بقطاع التأمين من المصادر المتوفرة(التقارير والمجموعات الإحصائية)، ومن ثم دراستها وتحليلها، وذلك بتطبيق الأساليب الإحصائية (معدلات النمو والنسب المئوية).

أولا"– تاريخ التأمين في سورية:

دخل التأمين إلى سورية عن طريق وكالات الشركات الأجنبية للتأمين، فعقب الحرب العالمية الأولى صدر قرار المفوض السامي برقم /96/ ل.ر تاريخ/ 1/20/ 1926/نظم بموجبه أعمال التأمين وحصر تسجيل الشركات في المفوضية العليا في بيروت، وأخضعها إلى دفع كفالة مالية قدرها 7500 ل. س عن كل فرع من فروع التأمين التي تمارسها. وهكذا قامت تلك الوكالات بأعمال التأمين في سورية خلال فترة الانتداب الفرنسي. وقد صدر أول تشريع ينظم صناعة التأمين في سورية عام /1949/ المرسوم التشريعي رقم 112 تاريخ 1949/6/8 .

وفي تموز من عام 1961 صدر القرار 117، الذي أُممت بموجبه البنوك وشركات التأمين العاملة في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة وآلت ملكيتها إلى الدولة.

وقد كان يعمل في سوق التأمين السورية عند صدور هذا القرار /77/ شركة تأمين عربية وأجنبية، ونتيجة للقرار السابق، فقد تم حصر جميع أعمال التأمين بشركة واحدة تملكها الدولة هي شركة الضمان السورية التي أصبحت فيما بعد المؤسسة العامة السورية للتأمين [1].

وبقيت المؤسسة العامة السورية للتأمين حتى عام 2005 اللاعب الوحيد في سوق التأمين السورية. حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 43 الذي أنهى حالة الاحتكار والحصرية على مدى أربعة قرون وشهدت دمشق إقبال العديد من شركات التأمينية الخاصة للاستثمار في السوق السورية الواعدة.

وكان قد سبق صدور المرسوم /43/ المرسوم رقم /68/ لعام 2004 والذي أحدث هيئة الإشراف على التأمين حيث كلفت بمهام تشريعية ورقابة واسعة على قطاع التأمين، وبلغ عدد شركات التأمين المرخصة أصولاً للعمل في سورية أربع عشرة شركة* حتى تاريخ 2009/6/30 .

ثانياً– فوائد التأمين:

يحقق التأمين مجموعة من الفوائد على الفرد والمجتمع وعلى الاقتصاد الوطني ككل ويمكن تصنيف فوائد التأمين في مجموعتين رئيستين:

1–الفوائد الاجتماعية:

يوفر التأمين الأمان للفرد ويمنحه الطمأنينة على حياته وأسرته مما يزيد من إنتاجيته، فيرفع دخلة وتفتح أمامه آفاق التعلم والتزود بمهارات جديدة، ويعزز التأمين رفع التعاون والتضامن بين الأفراد وهو جوهر التأمين ويتمثل في توزيع الخطر على الجميع عندما يتعرض له بعضهم وهو تعاون على الخير ضد النكبات ومفاجآت المستقبل.

2– الفوائد الاقتصادية:

أ. يؤدي التأمين إلى زيادة الإنتاج فالعامل المؤمن على حياته سيعمل براحة وطمأنينة مما ينعكس إيجاباً على إنتاجيته.

ب. يؤدي التأمين دوراً إيجابياً في تحسين وضع ميزان المدفوعات وتعزيزه بحاصل فوائض عمليات التأمين.

ج. يبلغ شأواً كبيراً في الحفاظ على وسائل الإنتاج العامة والخاصة و حماية الاقتصاد الوطني.

د. يستطيع المؤمن له تجنب تجميد جزء من رأسماله لمواجهة الأخطار المحتملة الوقوع، وذلك بدفع قسطاً معين مقابل التأمين على ممتلكاته. [2]

ثالثاً– مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي:

يسهم التأمين في الدول المتقدمة بنسبة كبيرة في الدخل القومي ويأتي بشكل عام في المرتبة الثالثة بعد الاتصالات والمصارف. ولكن في الدول النامية تبدو هذه المساهمة في حدها الأدنى بسبب انخفاض الدخل الفردي من جهة وضعف الوعي التأميني من جهة أخرى.

ففي سورية لا تتعدى نسبة مساهمة قطاع التأمين 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة قليلة جداً لا تنسجم مع إمكانيات السوق السورية بالمقارنة مع مثيلاتها من الدول العربية المجاورة [3].

والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (1) مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لسورية وبعض الدول خلال العام 2000

الدولة	نسبة المساهمة	الدولة	نسبة المساهمة
سورية	%0.5	اليابان	%12
الإمارات	%1.3	أمريكا	%9.5
لبنان	%2	فرنسا	%9

المصدر :تقرير صادر عن المركز الاقتصادي السوري – دمشق تشرين ثاني2007ص6

* كان عدد الشركات حتى نهاية 2008 خمس عشرة شركة إلا أنه الغي ترخيص شركة نور للتأمين التكافلي بتاريخ 2009/6/11 .

من خلال الجدول يتبين لنا ضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الدول الأخرى. ويعود ذلك إلى انعدام المنافسة في السوق السورية بسبب الاحتكار، بالإضافة إلى ضعف الدخل الفردي وغياب التأمين الصحي نتيجة انتشار المستشفيات العامة وقيام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتقديم خدماتها للمواطنين.

أما بالنسبة لحصة الفرد السوري من أقساط التأمين فيمكن بيانها في الجدول الآتي بالمقارنة مع بعض الدول.

الجدول (2) حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية وبعض الدول

الدولة	حصة الفرد	الدولة	حصة الفرد	الدولة	حصة الفرد
قطر	150 دولار	لبنان	113 دولار	أمريكا	2200دولار
الإمارات	221 دولار	ليبيا	42دولار	فرنسا	1900دولار
البحرين	130 دولار	سورية	22 دولار	ألمانيا	1500 دولار

المصدر: محاضرة للدكتور محمد صالح طباخة،جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق،2003/9/16 ص7

تبين من هذا الجدول ضعف حصة الفرد في سورية من مجمل أقساط التأمين نتيجة ضعف الدخل الفردي، بالإضافة إلى قيام الدولة بتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وهذا ما انعكس على التأمين الصحي وتأمينات الحياة. واقتصار معظم أقساط التأمين على التأمين الإلزامي [4]

النتائج والمناقشة:

1- تحليل أقساط التأمين في سورية:

احتكرت المؤسسة العامة السورية للتأمين أعمال التأمين في سورية منذ عام 1961، فإن أعمال هذه المؤسسة تمثل واقع التأمين في سورية خلال الفترة الماضية. لذلك فإن تحليل أعمال المؤسسة سوف يعطينا فكرة واضحة عن قطاع التأمين السوري وحجم البدلات والتعويضات.

قامت المؤسسة العامة السورية للتأمين بممارسة أنواع التأمين كافة في سورية كشركة وحيدة مملوكة من قبل الحكومة. فإن أعمال المؤسسة كانت مخططة مسبقاً نتيجة ارتباطها بقرارات الحكومة واعتمادها على القطاع العام بشكل رئيس.

وهنا سنحلل أعمال المؤسسة في السنوات التي سبقت انفتاح السوق أمام القطاع الخاص بلغة الأرقام من خلال الإحصائيات المتوفرة. والجدول الآتي يبين المبالغ المدفوعة وبدلات التأمين المحصلة خلال الأعوام 1995 / 1999/ 2000.

الجدول رقم (3) البدلات والتعويضات في المؤسسة العامة السورية للتأمين عن أعوام 1995 / 1999 / 2000.

(الوحدة ألف ليرة سورية)

السنة	البدلات المحصلة	المبالغ المدفوعة
1995	3082487	2452561
1999	3784294	1862802
2000	3634653	1800300

المصدر :المجموعة الإحصائية لعام 2001، ص 496

نلاحظ من خلال هذا الجدول تقارب أعمال التأمين خلال تلك الأعوام بسبب اعتماد المؤسسة سياسة واحدة على مدى عدة سنوات واعتماد الزبون نفسه خلال هذه السنوات. وقد توزعت تلك البدلات والمدفوعات على مختلف فروع التأمين لدى المؤسسة كما يبين الجدول الآتي:

الجدول رقم (4) توزع المبالغ المدفوعة وبدلات التأمين المحصلة لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين خلال الأعوام 1995 / 1999 / 2000.
(الوحدة ألف ليرة سورية)

نوع التأمين	السنة					
	1995		1999		2000	
	البدلات المحصلة	المبالغ المدفوعة	البدلات المحصلة	المبالغ المدفوعة	البدلات المحصلة	المبالغ المدفوعة
السيارات	1232935	1042752	2130768	1654774	2009556	1733073
النقل	1001462	81541	822861	63551	746333	26388
الحريق	542435	1300570	566874	130425	609079	24441
السرقة	40726	696	56781	1845	57469	734
مسؤولية مدنية	16434	1031	15832	5289	16783	4669
أعمال هندسية	82923	8570	44531	3791	52121	3698
الطيران	121204	13179	102125	60	94691	1533
الحياة	26771	3235	30207	1898	32589	3259
أجسام السفن	13531	502	9340	14	10987	-
التأمين الشخصي	4066	485	4975	1155	4320	1355
خيول	-	-	-	-	725	1150
المجموع	3082487	2452561	3784294	1862802	3634653	1800300

المصدر :المجموعة الإحصائية لعام 2001، ص496

من خلال الجدول السابق يتبين لنا اعتماد المؤسسة العامة السورية للتأمين على تأمين السيارت في بدلاتها، حيث استحوزت بدلاته على نسبة وصلت إلى56 % من حجم البدلات ككل عام1999، بالإضافة إلى تأمين النقل الذي استحوذ على نسبة تراوحت بين 32% عام1995 و 20.5% عام 2000.

وارتفعت بدلات المؤسسة العامة السورية للتأمين بعد عام 2000 نتيجة للانفتاح الاقتصادي التي شهدته سورية مع بداية الألفية الجديدة، حيث ازدادت معدلات التبادل التجاري مع الدول الأخرى وزادت أعداد وحجوم المشاريع

الاستثمارية نتيجة إنشاء المدن الصناعية وتشجيع الاستثمار وانخفاض الرسوم الجمركية على السيارات. الأمر الذي أدى إلى استيراد ألاف السيارات وانتشارها في الشوارع السورية، كل ذلك انعكس إيجاباً على أعمال المؤسسة العامة السورية للتأمين.

والجدول الآتي يبين أعمال المؤسسة العامة السورية للتأمين خلال الأعوام 2006/2005/2004.

الجدول رقم (5)أعمال المؤسسة العامة للتأمين أعوام 2006/2005/2004

(بالليرات السورية)

السنة	البدلات	الحوادث المسددة
2004	6561970203	2157394235
معدل التطور	23.49%	-5.38%
2005	6742114931	2788565415
معدل التطور	2.74%	29.25%
2006	7026216234	2494098398
معدل التطور	4.21%	-10.55%

المصدر :المؤسسة العامة السورية للتأمين،التقرير السنوي لعام2006 ص7

نلاحظ من خلال الجدول رقم(5) تطور بدلات التأمين خلال الأعوام 2006/2005/2004 مع العلم أنّ معدل النمو في الأقساط بين عام 2000 وعام 2004 تجاوز 80% .

وقد توزعت البدلات والمبالغ المدفوعة على مختلف فروع التأمين وفقا" للجدول الآتي:

الجدول رقم (6) توزع البدلات المحصلة والمبالغ المدفوعة على مختلف فروع التأمين خلال الأعوام/2006/2005/2004

(الوحدة ألف ليرة سورية)

نوع التأمين	2004		2005		2006	
	البدلات المحصلة	المبالغ المدفوعة	البدلات المحصلة	المبالغ المدفوعة	البدلات المحصلة	المبالغ المدفوعة
السيارات	3611582	1963996	4006191	2648080	4431510	3294270
النقل	1346202	40003	1082211	53073	810547	28573
الحريق	866286	123403	1025634	33382	1090890	113522
السرقة	90573	654	132893	2268	125017	5182
مسؤولية مدنية	232629	7718	108553	23127	121515	1330
أعمال هندسية	139445	10379	152791	7851	188896	17581
الطيران	207925		176996	1400	167205	1929
الحياة	34353	4145	35867	4359	36251	9177

أجسام السفن	25277	4527	12378	13860	40371	20689
التأمين الشخصي	7698	2569	8601	1165	14014	1845
المجموع	6561970	2157394	6742115	2788565	7026216	3494098

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء،المجموعات الإحصائية،أعوام /2004 /2007/

من خلال الجدول رقم (6) نجد استمرار اعتماد المؤسسة في بدلاتها على تأمين السيارات وتأمين النقل، ومن المعروف أن هذه الفروع تتضمن بدلات إلزامية كالتأمين الإلزامي على السيارات، والتأمين الإلزامي على الواردات في النقل*، و ارتفاع بدلات التأمين هنا ليس مؤشراً حقيقياً على كفاءة المؤسسة أو نجاح الإدارة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض شركات التأمين الخاصة باشرت أعمالها في النصف الثاني من العام 2006، وقد حازت على نسبة 6%[5] من مجمل أقساط السوق، وهي نسبة مقبولة في بداية أعمالها فيما حققت المؤسسة العامة السورية للتأمين على حصة 94% من إجمالي السوق.

من تحليل أعمال المؤسسة العامة السورية للتأمين خلال السنوات السابقة لتحرير قطاع التأمين نلاحظ أن المؤسسة اعتمدت في مجمل أعمالها على أدوات الحكومة من خلال القوانين والقرارات التي تحدد الأسعار والمنتجات بغض النظر عن متطلبات السوق والتي تتحدد بناءً على الدراسات التي يجب أن تجريها المؤسسة بنفسها و كان القطاع العام هو الزبون الرئيس للمؤسسة، واعتمدت المؤسسة على الفروع التي تتضمن أقساط إلزامية، ونتيجة لذلك تراخت في عملها وسيطر الروتين والبيروقراطية على أدائها فالمنافسة معدومة والمواطن مجبر بالتأمين لديها وهذا انعكس بشكل مباشر على حجم أقساط التأمين التي تُعدُّ منخفضة في سوق واسعة كالسوق السورية ؟؟ وأدى إلى توجه قسم كبير من قطاع الأعمال للتأمين خارج سورية وخلق ما يسمى بتهريب التأمين، وانخفضت نتيجة لذلك نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي إلى 0.3% عام2003[6].

2- تطور مؤشرات التأمين بعد تحرير القطاع التأميني وصدور المرسوم 43 لعام 2005:

منذ عام 1961 وحتى عام2005 لم يعمل في قطاع التأمين السوري إلا مؤسسة واحدة تمتلكها الحكومة، إلى أن بزغ فجر جديد في تاريخ التأمين السوري بصدور المرسوم 43 لعام 2005 فتغيرت السوق من سوق احتكارية إلى سوق مفتوحة، فمع دخول أول شركة تأمين خاصة بدأت المنافسة بين الشركات الخاصة من جهة ومع المؤسسة السورية للتأمين من جهة ثانية. فتنوعت المنتجات التأمينية وتعددت أساليب التسويق والخدمة وأصبح المواطن مخيراً بين شركات عديدة، وهذا ما أدى إلى حراك ونشاط تأميني انعكس على حجم الأقساط ومعدل النمو. وقد بلغ عدد شركات التأمين الخاصة المرخصة حتى نهاية النصف الأول من عام 2009 أربع عشرة شركة.

واشترط المرسوم 43 حداً أدنى لرأسمال الشركة بـ/ 700/ مليون ليرة سورية للشركات التي تمارس التأمينات العامة، ومبلغ /850/ مليون ليرة سورية للشركة التي تمارس التأمينات العامة وتأمينات الحياة [7]

والجدول التالي يبين رأسمال شركات التأمين العاملة في سورية:

***أقساط التأمين الإلزامي للسيارات والواردات للنقل متضمنة في فرعي السيارات والنقل لأن المؤسسة العامة السورية للتأمين لم تجزئها في تقاريرها خلال تلك السنوات**

الجدول رقم (7) يبين رأسمال شركات التأمين العاملة في سورية

اسم الشركة	رأسمال الشركة	اسم الشركة	رأسمال الشركة
المؤسسة العامة السورية للتأمين	2000مليون(ل.س)	شركة المشرق العربي للتأمين	850مليون(ل.س)
الشركة المتحدة للتأمين	850 مليون(ل.س)	شركة الثقة السورية للتأمين	850 مليون(ل.س)
الشركة السورية العربية للتأمين	1000 مليون(ل.س)	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	2000مليون(ل.س)
الشركة الوطنية للتأمين	850 مليون(ل.س)	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	1000مليون(ل.س)
الشركة السورية الدولية (أروب)	1000 مليون(ل.س)	شركة أدير للتأمين	1250مليون(ل.س)
شركة التأمين العربية السورية	1050مليون(ل.س)	الشركة السورية الإسلامية	1000مليون(ل.س)
الشركة السورية الكويتية للتأمين	850 مليون(ل.س)	شركة أمان للتأمين التكافلي	1300مليون(ل.س)

المصدر :هيئة الإشراف على التأمين في دمشق.

وكما ذكرنا سابقاً فقد باشرت بعض شركات التأمين الخاصة نشاطها في النصف الثاني من عام 2006 وحققت خلال ستة أشهر مجموع أقساط بلغ 416 مليون ليرة سورية، وبلغت حصتها من السوق 6% من إجمالي السوق فيما سيطرت المؤسسة العامة السورية للتأمين على 94% من إجمالي السوق بمبلغ 7026 مليون ليرة سورية. من جهة أخرى فقد أسهمت شركات التأمين في خلق فرص عمل للشباب السوري واستثمار طاقاتهم، من خلال العمل لدى فروع هذه الشركات في مختلف المحافظات .

وقد بلغ عدد الموظفين السوريين لدى شركات التأمين الخاصة/691/ نهاية عام 2007، بالإضافة إلى /248/ مندوباً للمبيعات. والجدول الآتي يبين عدد العاملين في شركات التأمين الخاصة من السوريين وغير السوريين

الجدول رقم(8) عدد العاملين في شركات التأمين الخاصة لغاية2007/12/31

اسم الشركة	عدد الموظفين دون حساب مندوبي المبيعات			مندوبي المبيعات
	سوريين	غير سوريين	المجموع	
المتحدة	113	2	115	41
السورية العربية	73	3	76	22
الوطنية	116	2	118	32
آروب	51	2	53	52
التأمين العربية	79	4	83	35
السورية الكويتية	75	5	80	21
المشرق العربي	70	2	72	36
الثقة – ترست	68	4	72	2
الاتحاد التعاوني	12	0	12	3

أدونيس – أدير	12	2	14	4
العقيلة	22	2	24	0
المجموع	691	28	719	248
النسبة	%96.106	%3.8943		

المصدر :هيئة الإشراف على التأمين، تقرير عن تطور النشاط التأميني في سورية،2008، ص15

نلاحظ من خلال هذا الجدول وجود عدد من الموظفين الأجانب لدى شركات التأمين، وهم من الكوادر الخبيرة التي تحتاج إليهم شركات التأمين، لذلك يجب العمل على إعداد الكوادر الوطنية لكي تكون قادرة على الحلول مكان هؤلاء الأجانب مستقبلا".

3- تحليل أعمال الشركات في عام 2007:

بلغ مجموع أقساط التأمين في سورية عام 2007 مبلغ /9289066000/ تسعة مليارات ومائتان وتسعة وثمانون مليون ليرة سورية وستة وستون ألف ليرة بمعدل نمو بلغ 24.82 %عن عام 2006.

وحققت شركات التأمين الخاصة مجموع أقساط تجاوزت/3759 / مليون ليرة سورية فيما سيطرت المؤسسة العامة السورية للتأمين على السوق بمجموع أقساط تجاوزت/ 5529/ مليون ليرة.

الجدول رقم (9) يبين أعمال الشركات وحصة كل شركة من أقساط التأمين لعام 2007 (الأرقام بالليرات السورية)

الرقم	شركة التأمين	المجموع	نسبة أعمال الشركة إلى مجموع أعمال الشركات
1	المؤسسة العامة السورية للتأمين	5,529,437,826	59.53%
2	الشركة الوطنية للتأمين	900,588,535	9.70%
3	الشركة السورية الكويتية للتأمين	724,900,607	7.80%
4	الشركة المتحدة للتأمين	700,519,324	7.54%
5	الشركة السورية العربية للتأمين	525,631,535	5.66%
6	الشركة السورية الدولية للتأمين –أروب	415,967,358	4.48%
7	شركة التأمين العربية– سورية	206,493,347	2.22%
8	شركة المشرق العربي للتأمين	145,054,377	1.56%
9	شركة الثقة السورية للتأمين	140,473,831	1.51%
المجمـوع		9,289,066,740	100%

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين في دمشق./تقرير عام2007/

ونلاحظ من خلال هذا الجدول تراجع حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين من 94% عام 2006 إلى 59.53% عام 2007 وحصول شركات التأمين الخاصة على حصة كبيرة من السوق بلغت 40.47 % وهذا يدل على المنافسة الكبيرة بين الشركات من جهة ومع المؤسسة العامة للتأمين من جهة أخرى.

أما بالنسبة لتوزيع الأقساط على فروع التأمين فقد شهدت بعض الفروع نمواً كبيراً في الأقساط جاء في مقدمتها التأمين الصحي حيث نمت أقساطه بنسبة 208% يليه التأمين الشامل للسيارات بنسبة 80%.

والجدول الآتي يبين تطور أقساط التأمين خلال عام 2007 ومقارنتها مع عام 2006.

الجدول رقم (10) تطور أقساط التأمين بين عامي 2006 / 2007

(الأرقام بالليرات السورية)

فروع التامين	أقساط التامين		
	2006	2007	معدل النمو
حياة	42.318.519	68.765.511	62.49%
صحي	81.982.640	252.246.234	207.68%
بحري	925.794.587	949.291.259	2.54%
السيارات إلزامي	3.616.799.829	3.904.598.899	7.96%
السيارات شامل	950.000.000	1.714.171.504	80.43%
أعمال هندسية	192.239.718	320.686.265	66.82%
الطيران	167.205.217	188.349.759	12.65%
مسؤوليات	129.634.328	137.275.858	5.89%
الحوادث العامة	155.638.477	214.106.735	37.57%
الحريق	1.180.474.358	1.501.592.245	27.20%
السفر	0	37.982.472	0.00%
المجموع	7.442.087.673	9.289.066.741	24.82%

المصدر: هيئة الإشراف على التأمين في دمشق/تقرير 2007/.

تبين لنا من خلال الجدول تطور أقساط التأمين في الفروع كافة خاصّةً التأمين الصحي نتيجة زيادة الوعي التأميني لدى الجمهور من جهة وقيام الشركات الخاصة بتأمين عمالها صحياً عند شركات التأمين تماشياً مع قانون العمل.

ونلاحظ احتفاظ تأمين السيارات الإلزامي بالحصة الأكبر التي بلغت عام 2007 نسبة 42% من مجمل الأقساط، ومع ذلك فقد سجل في العام نفسه نمواً منخفضاً بنسبة 8% نظراً لصدور قرار من هيئة الإشراف على التأمين بتحديد حصة كل شركة من إلزامي السيارات بنسبة 45% من أعمالها [8]

وقد سجل التأمين البحري نمواً ضعيفاً في عام 2007 بنسبة 2.54% نتيجة كسر الأسعار من قبل الشركات وإجراء حسومات في هذا النوع من التأمين لأن ربحه مضمون فهو إلزامي على الواردات عند وصولها إلى المرافئ السورية.

4- تحليل أعمال شركات التأمين لعام 2008:

شهدت سوق التأمين السورية في عام 2008 منافسة مفتوحة بين الشركات حيث يُعدّ هذا العام المؤشر الحقيقي لموقع كل شركة في السوق باعتبار أن معظم الشركات تجاوزت مرحلة التأسيس وتنظيم العمل إلى مرحلة الاستقرار وتسويق المنتجات التأمينية.

وفي هذا العام شهدت أقساط التأمين نمواً كبيراً بلغ 33% عن عام 2007 حيث تجاوزت الأقساط 12 مليار ليرة سورية.

والجدول الآتي يبين حصة كل شركة من مجموع الأقساط.

الجدول رقم(11) أعمال شركات التأمين لعام 2008

(الأرقام بالليرات السورية)

اسم الشركة	أعمال الشركات	الحصة السوقية
المؤسسة العامة السورية للتامين	5.366.627.563	43.22%
الوطنية للتامين	1.932.684.520	15.56%
السورية الكويتية للتامين	863.985.258	6.96%
المتحدة للتامين	983.004.302	7.92%
السورية العربية للتامين	896.821.041	7.22%
المشرق العربي للتامين	457.964.052	3.69%
السورية الدولية للتامين –أروب	676.626.687	5.45%
الثقة السورية للتامين	534.520.954	4.30%
شركة التامين العربية –سورية	478.284.049	3.85%
الاتحاد التعاوني للتامين	134.951056	1.09%
أدونيس للتامين –أدير	680.37.343	0.55%
شركة العقيلة للتامين	14.088.362	0.11%
الشركة الإسلامية	9.390.771	0.08%
المجموع	12.416.985.958	100%

المصدر:هيئة الإشراف على التأمين في دمشق–التقرير السنوي عن سوق التأمين السورية2008

من خلال هذا الجدول نلاحظ تراجع حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين هذا العام أيضاً إلى 43.22% من إجمالي الأقساط، وهي بذلك تكون قد خسرت 16% من حصتها السوقية عن عام 2007، وهذا التراجع مرده إلى خسارة المؤسسة للكثير من زبائنها وتوجههم إلى الشركات الخاصة، نتيجة" لسيطرة البيروقراطية والروتين على عملها وعدم قدرتها على إتباع أساليب القطاع في التسويق واستقطاب الزبون. وحصلت الشركة الوطنية للتأمين على صدارة الشركات الخاصة بمبلغ تجاوز 1932 مليون وحصة سوقية بلغت 15.56 % من إجمالي الأقساط، فيما توزعت باقي الأقساط على الشركات الأخرى وبنسب متفاوتة.

وحققت معظم فروع التأمين نمواً في أقساطها وكان أبرزها التأمين على الحياة، حيث ارتفعت أقساطه كنتيجة مباشرة لتزايد الوعي التأميني عند الأفراد. وهنا تبرز الوظيفة الاجتماعية للتأمين حيث يوفر الطمأنينة للشخص ويسهم في الاستقرار الاجتماعي .

والجدول الآتي يبين تطور فروع التأمين في عام 2008

الجدول رقم(12) توزع الأقساط على فروع التامين ومعدل النمو.

(الأرقام بالليرات السورية)

فروع التامين	أقساط التامين		
	2007	2008	معدل النمو
حياة	68765511	147386724	114.33%
صحي	252246234	397814937	57.71%
بحري	949291259	1286047802	35.47%
السيارات إلزامي	3904598899	5182052172	32.72%
السيارات شامل	1714171504	2536970787	48%
أعمال هندسية	320686265	575768260	79.54%
الطيران	188349759	210356456	11.68%
مسؤوليات	137275858	134721998	-1.86%
الحوادث العامة	214106735	225834163	5.48%
الحريق	1501592245	1669917598	11.21%
السفر	37982472	50115060	31.94%
المجموع	9289066741	12416985957	

المصدر:هيئة الإشراف على التأمين في دمشق /تقرير 2008/

من خلال هذا الجدول نجد أن التأمين على الحياة أكثر الفروع تطوراً بنسبة 114.33% تطور الوعي تلاه التأمين الهندسي بنسبة 79.54%، ثم التأمين الصحي بنسبة 57.71 %.

فإن حصيلة أعمال الشركات لعام 2008 تعكس استقرار السوق وانفتاحه أمام معدلات نمو كبيرة خلال السنوات القادمة في ظل المنافسة الكبيرة في الأسعار ونوعية الخدمات بين الشركات.

من جهة ثانية فإن تطور معدلات النمو في فروع الحياة و الصحي تعكس ارتفاع مستوى الوعي التأميني عند الجمهور، وهذا سينعكس بدوره على إنتاجية الفرد وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام .

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال هذا البحث يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج عن قطاع التأمين في سورية والتوصيات التي يمكن أن تسهم في النهوض بواقع التأمين في سورية.

1- إن احتكار الدولة لقطاع التأمين لسنوات طويلة أدى إلى جمود هذا القطاع وضعف أقساطه وحرم الاقتصاد الوطني من أهم قطاعاته الاقتصادية .بينما شهدت أعمال التأمين بعد تحرير السوق تطورا" ملحوظا"، حيث ارتفعت الأقساط بنسب كبيرة وشهدت الفروع كافة معدلات نمو جيدة ،

2- أسهمت شركات التأمين في التنمية الاقتصادية ، من خلال حماية رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار من جهة، وخلق فرص عمل جديدة من جهة أخرى .

3- إن تطور أقساط التأمين بنسبة تتراوح بين 25% إلى 33% سنوياً يبرهن على أن السوق السورية سوق واعدة ومجال خصب للاستثمار وسوق مفتوحة أمام مزيد من النمو والتطور.

4- إن تحقيق فرعي التأمين الصحي وتأمين الحياة معدلات نمو مرتفعة مؤشر إيجابي على الوظيفة الاجتماعية التي سيؤديها التأمين في المجتمع السوري.

5- إن استحواذ التأمين الإلزامي للسيارات على نسبة 40% من أقساط التأمين هو مؤشر غير صحي لأن كفاءة السوق تقاس بالتأمين الاختياري لمجمل الفروع.

6- استمرار فقدان المؤسسة العامة السورية للتأمين للعديد من زبائنها وتراجع حصتها من السوق فهي لم تستفد من سنوات الاحتكار في تطوير نفسها وأساليب عملها. وهذا يدعوها إلى مراجعة عامة لسياساتها وعلاقاتها مع الجمهور.

7- بالرغم من تطور قطاع التأمين وارتفاع حصيلته فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي السوري مازال ضعيفاً حيث يسهم بنسبة تقل عن 1%.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها ونظرا" لأهمية تطوير قطاع التأمين ليسهم بفعالية أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإننا نوصي بما يأتي:

1. ضرورة الإسراع في إنشاء مجمعات التأمين الإلزامي للسيارات من أجل وقف المنافسة الضارة بين الشركات.
2. إن وجود خمس عشرة شركة تأمين خاصة في السوق السورية ليس كافياً ففي عام 1960, كان يعمل في سورية 77 شركة تأمين عربية وأجنبية وكان عدد سكان سورية لا يتجاوز أربعة ملايين، لذلك نوصي أن يبقى باب الترخيص مفتوحاً أمام الشركات الجديدة.
3. تشدد هيئة الإشراف على التأمين في ضبط المنافسة بين شركات التأمين، حيث تنعكس المنافسة الشديدة سلبا" على سوق التأمين.
4. منح شركات التأمين تسهيلات فيما يخص استثمار أموالها، لتسهم في التنمية الاقتصادية للبلد.
5. نشر الثقافة التأمينية بين المواطنين من خلال برامج ومؤتمرات وإعلانات يتم تمويلها من قبل شركات التأمين وإلزام الشركات بتخصيص نسبة من أرباحها السنوية لإنفاقه في نشر الوعي التأميني.
6. إعداد الكوادر البشرية الوطنية وتأهيلها بشكل علمي ومدروس وإرسال المتدربين إلى الخارج إذا لزم الأمر بغية الاستغناء عن الخبرات الأجنبية.

المراجع:

1. عبد الله، أمين. *التأمين في سورية بين النظرية والتطبيق*، دمشق،2000، 75.

2. الجباعي، محمد معروف.*مبادئ التأمين بين الأسس النظرية والحالات التطبيقية*، ط1، دار الحضارة، بيروت،2004، 5.
3. *تقرير خاص (التأمين في سورية بين الواقع وآفاق المستقبل)*، المركز الاقتصادي السوري، دمشق،2007،6.
4. طباخة، محمد صالح. *التأمين وتعبئة المدخرات الوطنية*، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق 2003/9/16، 7.
5. تقرير خاص *(التأمين في سورية بين الواقع والآفاق)*، المركز الاقتصادي السوري، دمشق،2007،11..0
6. الحموي، باسل. *التكامل مع المصارف والمساهمة في تطوير الأسواق المالية*، مؤتمر آفاق التأمين العربية والواقع الاقتصادي الجديد، دمشق، حزيران 2005.
7. المؤسسة العامة السورية للتأمين، التقرير السنوي لعام 2006 .
8. المؤسسة العامة السورية للتأمين، التقرير السنوي لعام 2007
9. موقع هيئة الإشراف على التأمين < www.sis.gov.sy >./2009/3/10/.
10. موقع الاتحاد السوري لشركات التأمين <www.sif-sy.org >./2009/2/8/.